

أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

استاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

– غزة – فلسطين

ملخص البحث :

هدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على توضيح أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي في تبيان الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

كما استخدم أداة للبحث الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على مجتمع البحث من البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (5) بنوك، حيث قام الباحث باستخدام أسوب الحصر الشامل باختيار جميع البنوك كعينة لأصغر حجم المجتمع، وتم توزيع الاستبانة على كلا من المدراء والمحاسبين والمدققين والمراقبين العاملين داخل هذه البنوك.

كما أثبتت نتائج البحث إدراك إدارة البنوك الإسلامية في فلسطين العمل وبكل جدية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام وبالشكل الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية والاستفادة من خبرات البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية التي قامت بتطبيق تلك المعايير.

كما أوصى البحث بضرورة الالتزام بشكل جدي من قبل البنوك الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمحاسبة الإسلامية عند العرض والافصاح لبنود القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية : معيار العرض والإفصاح العام، القوائم المالية، البنوك الإسلامية، هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract :

The main aim of the study was to identify the effect of the application of the standard of presentation and general disclosure in the financial statements issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions on Islamic banks. The researcher used the inductive and deductive approach to illustrate the theoretical aspect through previous studies, And the testing of hypotheses using the statistical program (SPSS).

Financial Statements, Islamic banks, the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions standards.

A questionnaire was used and distributed after the evaluation and arbitration of a number of specialists, and then distributed to the research community of Islamic banks operating in the Gaza Strip (5) banks, where the researcher used the most comprehensive inventory of all banks selected as a sample of the small size of society, Distribution of the questionnaire to each of the managers, accountants, auditors and observers working within these banks.

The results of the research also showed that the management of Islamic banks in Palestine is very serious in applying the standard of public presentation and disclosure in a manner that complies with Islamic accounting standards and benefit from the experiences of Islamic banks in the Arab and Islamic countries that have implemented these standards.

The study also recommended that Islamic banks should adhere to the requirements of the general presentation and disclosure standard for Islamic accounting when presenting and disclosing the items of the financial statements.

Keywords : Standard Presentation and Disclosure, Financial Statements, Islamic banks, the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions standards.

مقدمة

تحتل المصارف الإسلامية أهمية كبيرة في الوقت الراهن وتستمد هذه الأهمية من خلال الانتشار الواسع واستخدام وتوظيف الاموال. بما يتلائم مع فلسفتها الإسلامية المستندة الى الشريعة الإسلامية، لقد نجحت البنوك الإسلامية في إثبات وجودها وتقديم الرؤية الإسلامية للمعاملات المالية والاقتصادية ليس داخل الدول الإسلامية فحسب بل في معظم أنحاء العالم، وتجلى هذا النجاح في تطبيق المبادئ والقواعد التي تقوم عليها هذه البنوك، وبعتراف كثير من الدول الأوروبية بأنها السبيل الأنسب لحل المشاكل التي يعانيها العالم مالياً وخاصة بعد الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الأخيرة .

وبالرغم من ذلك يواجه عمل البنوك الإسلامية بصفقتها مؤسسات حديثة نسبياً تحديات كبيرة. بما يستلزم من هذه البنوك إثبات وجودها، وتثبيت أقدامها لخدمة المجتمع التي توجد فيه، واستخدام الأموال. بما يعود عليه بالنفع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أصبحت هذه البنوك وسيلة من الوسائل الهامة لجذب مدخرات الأفراد الراغبين في استثمار أموالهم بالطرق والوسائل الشرعية، التي تتميز بالابتعاد عن الربا، وعدم استثمار المال أو إنفاقه فيما حرمه الله سبحانه وتعالى، وترجع أهمية البنوك الإسلامية للمجتمع المسلم إلى التزام هذه البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها مع جميع الأطراف، فلا بد من توافر ثقة المجتمع المسلم في قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق أهدافه من استثمار أموال لديه وتمييزها والحرص على تحقيق أرباح مناسبة لهم، وإذا لم تتوافر هذه الثقة فقد يحجم كثير من هؤلاء الأفراد عن التعامل مع هذه البنوك، ولا تأتي الثقة إلا من خلال وسائل أهمها تقديم معلومات مطمئن على قدرة هذه البنوك على تحقيق أهداف المستثمرين والمتعاملين معها، ومن أهم مصادر تلك المعلومات، ما تحتوي عليه القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية إسلامية ملائمة للبنوك الإسلامية، لضبط الأداء والاسترشاد بها وما يتطلب ذلك من العرض والإفصاح الكافي والعادل عن أدائها.

مشكلة البحث :

تعد سياسة العرض والإفصاح من أهم السياسات التي يجب أن يراعيها النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية، كما حددها معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها البنوك الإسلامية، لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكامه جميع البنوك الإسلامية بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية ومواطنها أو أحجامها.

وبالرغم من النمو الذي حققته البنوك الإسلامية في فلسطين من نجاح وتقدم، فإنها ما زالت تواجه صعوبات ومعوقات لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للقوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذه البنوك، فلا بد من معرفة التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المعيار، وكذلك معرفة الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تتحقق من تطبيق هذا المعيار في قوائمها المالية لزيادة ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم والتقارير المالية لهذه البنوك، وكذلك أيضاً فمن الضروري الوقوف على طبيعة معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقارنته بمعيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويأتي هذا البحث لمناقشة طبيعة معيار العرض والإفصاح العام الصادر هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقه في البنوك الإسلامية الفلسطينية، ومعرفة ما إذا كان هناك معوقات تقف عائق أمام تطبيق هذا المعيار، والعمل على وضع مقترحات للتغلب على تلك المعوقات.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية :

السؤال الرئيس :

هل يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية للبنوك الإسلامية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية :

1- هل يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية ؟

2- ما يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام علي تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية ؟

3- هل توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية ؟

أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي :

- 1- توضيح أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية.
- 2- بيان دور تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي وعدالة وثقة القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- 3- تسليط الضوء على نطاق ومتطلبات معيار العرض والإفصاح العام.
- 4- تسليط الضوء على المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- 5- بيان أهم المقترحات التي يمكن تقديمها للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

أهمية البحث : يظهر أهمية هذا البحث في كونه يبحث طبيعة معيار العرض والإفصاح العام الصادر هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقه في البنوك الإسلامية الفلسطينية، ومعرفة ما اذا كان هناك معوقات تقف أمام تطبيق هذا المعيار، والعمل على وضع مقترحات للتغلب على تلك المعوقات، حيث زاد الاهتمام من قبل المهنيين والأكاديميين والباحثين المهتمين بمفهوم معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأهمية الإفصاح عن محتويات القوائم المالية للبنوك الإسلامية.

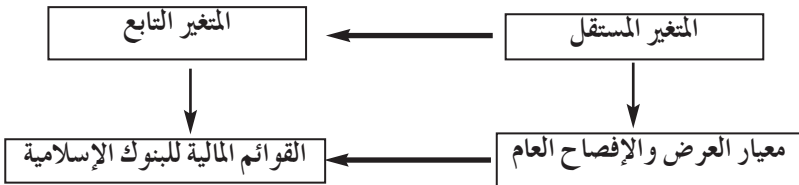
فرضيات البحث : بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى : يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.

الفرضية الثانية : يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق العدالة والنقطة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.

الفرضية الثالثة : يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.

متغيرات الإطار المقترح (الإطار المفاهيمي للبحث) :



منهج البحث : لتحقيق هدف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها الباحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فروض البحث استخدم الباحث :

أولاً- المنهج الاستقرائي : ويتكون من الإطار النظري واختبار فرضيات البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمدقق المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

ثانياً- المنهج الاستباطي : وفي هذا الإطار يعتمد الباحث على هذا المنهج لبحث مشكلة البحث التي من خلاله يمكن الإجابة عن التساؤلات البحثية وحل المشكلة واختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات البحث، وذلك من خلال قيام الباحث باستطلاع عينة البحث التي تم اختيارها من مجتمع البحث من اجل التوصل إلى نتائج منطقية تساهم في تحليل وتفسير وبحث أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.

تقسيمات البحث : يحدد تقسيمات البحث من خلال مجموعة من المحاور التالية :

- 1- **المحور الأول :** التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - 2- **المحور الثاني :** مفهوم معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - 3- **المحور الثالث :** الإفصاح في البنوك الإسلامية وفق معيار العرض والإفصاح العام.
- الإطار النظري للبحث :**

المحور الأول

التعريف بهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :

أولاً : نشأة هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية : (www.aaofifi.com)
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة قطاع البنوك الإسلامية على وجه العموم.
كما تنظم الهيئة عددًا من برامج التطوير المهني(وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المدقق والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع لكافة الموارد البشرية العاملة في هذه البنوك وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة والإفصاح لدى مؤسساتها.

لقد تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق 26 فبراير 1990 م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق 27 مارس 1991 م في دولة البحرين (مملكة البحرين)، الآن. وبصفتها

منظمة دولية مستقلة، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم 200 عضواً من أكثر من 45 بلداً، حتى الآن ومنها البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في قطاع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.

وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تُعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا، كما أن الجهات المختصة في استراليا واندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

ثانياً: أهداف الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (فتيحة، 2007 : 150) :

- 1- إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاق المهنية والمعايير الشرعية.
- 2- السعي نحو تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- 3- مواكبة التطورات الحاصلة في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- 4- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل (رواني، ساحة، 2011 : 11).
- 5- إعداد وإصدار معايير محاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيره للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وإجراءات المراجعة، مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 6- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية والتأمين.
- 7- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة التي تصدرها الهيئة من قبل الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

ثالثاً: معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
(www.aoifi.com) :

- 1- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- المراجعة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.
- 3- التمويل بالمضاربة.

- 4- التمويل بالمشاركة.
- 5- الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27).
- 6- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27).
- 7- السلم والسلم الموازي.
- 8- الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك (المعدل).
- 9- الزكاة.
- 10- الاستصناع والاستصناع الموازي.
- 11- المخصصات والاحتياطيات.
- 12- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
- 13- الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.
- 14- صناديق الاستثمار.
- 15- المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية.
- 16- المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية.
- 17- الاستثمارات.
- 18- الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.
- 19- الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.
- 20- البيع الآجل.
- 21- الإفصاح عن تحويل الموجودات.
22. التقرير عن القطاعات.
- 23- توحيد القوائم المالية.
- 24- الاستثمار في الكيانات المنتسبة.
- 25- الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة.
- 26- الاستثمار في العقارات.
- 27- حسابات الاستثمار.

ونرى من خلال عرض المعايير الإسلامية أن معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) ضمن مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية التي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في البنوك الإسلامية، وهو المعيار الذي يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للبنوك الإسلامية ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم.

المحور الثاني

مفهوم معيار العرض والإفصاح العام في القوائم

المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

أولاً : تعريف الإفصاح :

يستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة أي دون لبس أو تضليل وعليه يمكننا اعتبار الإفصاح أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي ويمكننا فهم هذا المصطلح بدقة من خلال التطرق إلى أنواعه.

ثانياً : أنواع الإفصاح :

هناك عدة أنواع للإفصاح والتي يمكن إبرازها فيما يلي (زيود، وآخرون، 2007 :

180-181) :

1- الإفصاح الكامل : يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2 - الإفصاح العادل : يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4 - الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية (صالح، فتحية، 2011 : 18).

5 - الإفصاح الإعلامي : أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية.

6 - الإفصاح حسب معايير المحاسبة الإسلامية : حسب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتمثل الشكل العام للعرض و الإفصاح في قائمة المركز المالي.

ثالثاً : ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي (محمد، 2 : 2011) :

لقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية، أو في تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة سواء عند أعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها، ويعتمد المنهج الأخلاقي على القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة و المساواة و الصدق و الحق و الحياد و غير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية، وهي كما يلي :

1- يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية.

2 - يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضاً حقيقياً و دقيقاً و بدون أي تضليل للظواهر و الأحداث المختلفة.

3 - يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة و غير منحازة و موضوعية.

4 - يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متسقة مع الظروف المتغيرة.

5- يجب أن تطبق المبادئ المحاسبية بصورة متسقة بقدر الإمكان.

ويرى الباحث أنه يجب أن تعد القوائم المالية بشكل يعكس وضوح محتويات هذه القوائم و بمصطلحات يسهل على المستخدم لهذه لقوائم فهمها حيث يجب على البنوك أن يقوموا بشرح واضح و موجز عن السياسات المحاسبية الهامة التي يتبعها في إعدادها للقوائم.

رابعاً : المعيار المحاسبي رقم (1) : العرض و الإفصاح العام :

لقد بدأ الاهتمام بالمعايير المحاسبية المالية للبنوك الإسلامية في عام 1987 و ستعرض في هذا البحث للمعيار الأول من معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية وهو معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، كما يلي :

1- نبذة تاريخية عن إعداد المعيار (محمد، منصور، 2015 : 83) :

قامت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والمهنية والهيئات الخاصة، في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية.

وقد أظهرت هذه الدراسات وجود اختلاف في طرق العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه البنوك، وقد تم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية لنقاشات متعددة شملت آراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وفي المحاسبة، ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في البنوك الإسلامية، كما قامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، وقد قاما بإعداد دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك، وتم تكليف مستشاري المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى لهذا المعيار، كما عمدت اللجنة في مراحل الإعداد النهائية للمسودة الأولى إلى تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة وفي المحاسبة ومن ذوي الاختصاص.

يتضح للباحثان أن الإفصاح المحاسبي يكمن في توضيح الأساليب والوسائل الفنية المحاسبية، وتوضيح شكل ومحتوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من جراء تعاملهم مع الوحدات الاقتصادية.

2- نطاق المعيار :

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها البنوك لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع البنوك بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها، وإذا كان متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه البنوك في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، يتعين الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية (مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، 2002 : 113).

ويرى الباحث أن هذا المعيار ملائم للتطبيق في البنوك الإسلامية للإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في إعداد وتصوير القوائم المالية، ويعتبر هذا المعيار هاماً للبنوك الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية، إلا أن السياسات المحاسبية في المصارف الإسلامية في حاجة إلى إعادة النظر تتمكن من خلالها من التخلص من السياسات غير المناسبة واستحداث ما يناسب نشاط هذه البنوك من سياسات بما يساعدها في تحقيق أهدافها بكفاءة.

3- متطلبات المعيار (قطنجي، 2010: 50) :

أن الإفصاح حسب معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تنطبق على القوائم المالية التي تنشرها البنوك لخدمة أغراض المستخدمين لهذه القوائم حيث يتم الإفصاح عن :

- 1- المعلومات الأساسية عن البنك.
- 2- عملة القياس المحاسبي.
- 3- القيود الإشرافية.
- 4- الرقابة الشرعية.
- 5- السياسات المحاسبية الهامة.
- 6- المعاملات الذكوية والضريبية.
- 7- المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة.
- 8- اسس توزيع الارباح بين البنك واصحاب الحسابات.
- 9- مدى تركيز مخاطر الموجودات.
- 10- تركيز مصادر حسابات الاستثمار.
- 11- توزيع موجودات ومطلوبات البنك وفقاً لمدد استحقاقها.
- 12- التغيرات في السياسات المحاسبية.
- 13- الارصدة التعويضية لدى الغير.
- 14- مخاطر الحسابات بالعملة الاجنبية.
- 15- الالتزامات المحتملة (الحسابات النظامية).
- 16- الارتباطات المبرمة غير المنفذة بعد، والاحداث الهامة اللاحقة.

ويتضح للباحث أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم في تحسين شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة لمتختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

4- الأحكام العامة للمعيار : تشمل الأحكام العامة للمعيار ما يلي :

1- المجموعة الكاملة للقوائم المالية : ينبغي أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها البنوك ما يلي :

أ. قائمة الدخل.

ب. قائمة التدفقات النقدية.

ج. قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية.

د. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

هـ. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.

و. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

ز. الإيضاحات حول القوائم المالية.

ح. أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.

2- القوائم المالية المقارنة : على البنك إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، وأن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة.

3- تقريب المبالغ المعروضة : أن تقرب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات التي حولها إلى أقرب وحدة نقدية.

4 - شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة : أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضاً واضحاً ومحتوياتها، واستخدام مصطلحات للتعبير عن القوائم المالية تكفل لمستخدميها القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها، ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي.

5- ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات : ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيماً متسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة، وأن يشار على كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

6- الإيضاحات حول القوائم المالية : تعتبر الإيضاحات جزءاً من القوائم المالية، ولا بد من أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة «تعتبر الإيضاحات

المرفقة من رقم كذا إلى رقم كذا جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية»، وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية.

ويستنبط الباحث مما سبق اهتمام المعيار بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، ولذلك فإن المعيار ملائم للتطبيق في هذه البنوك، حيث يجب علي البنوك الإسلامية أن تفصح عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم المالية كافية وملائمة لمستخدميها، والإفصاح عن المعلومات الأساسية كما نص عليها المعيار.

اخور الثالث

الافصاح في البنوك الإسلامية وفق معيار العرض والافصاح العام

أولاً : مفهوم معايير محاسبة البنوك الإسلامية (صالح، فتحية، 2011 : 16)

يقصد بها الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها البنك الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحاييد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

ثانياً : أغراض معايير محاسبة البنوك الإسلامية (شحاته، 2010 : 26-27)

- 1- تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية ؛
- 2- توضح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات البنوك الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات ؛
- 3- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في البنوك الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد ؛
- 4- تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة البنوك الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة ؛
- 5- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة ؛
- 6- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات البنوك الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومدقق الحسابات ؛
- 7- تساعد معايير المحاسبة في البنوك الإسلامية في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي والعالمي ؛

- 8- تعتبر معايير المحاسبة في البنوك الإسلامية من الموضوعات الدراسية والبحثية في المعاهد والكليات والجامعات على المستوى العربي ؛
- 9- تساعد معايير المحاسبة في البنوك الإسلامية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

ثالثاً: الخصائص المميزة لمحاسبة البنوك الإسلامية (شحاته، 2010 : 26-27)

تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي :

- 1- المشروعية : حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها.
- 2- القيم : حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية.
- 3- الموضوعية : حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي.
- 4- الفطرة : حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى.
- 5- المعاصرة : حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية.
- 6- المرونة : حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي وخذا يعطيها الملاءمة لكل زمان ومكان.
- 7- العالمية : من منظور عالمية الإسلام، وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادره.
- يتضح للباحثان مما سبق أن العمل المصرفي الإسلامي يرتكز في قاعدته المفاهيمية والمنهجية إلى أسس الشريعة الإسلامية وأصولها المعروفة، وتعتبر طرق عمل هذه المصارف وأساليب تعبئة الموارد المالية والاستثمار فيها تكريساً لوجهة نظر الاقتصاد الإسلامي والمبادئ الإنسانية التي نادى بها.

رابعاً : الإفصاح وفق المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية (الراوي، 2013 : 12)

- 1- الإفصاح عن معلومات البنوك الإسلامية : وتشمل هذه المعلومات اسم البنك وجنسيته وتاريخ تأسيسه والشكل القانوني، وموقع المركز الرئيسي وعدد الفروع داخل البلد وخارجه، وطبيعة الأنشطة المصرح له ممارستها، ومعلومات أخرى تتعلق بأسماء الشركات والمؤسسات التي ترتبط مع البنك.
- 2- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي : يجب الإفصاح عن العملة التي يستخدمها البنك لقياس أعماله المحاسبية في حالة عدم وضوح ذلك في محتويات القوائم كما يجب الإفصاح عن

طريقة تحريك أرصدة العملات الأجنبية أم العملة المستخدمة للقياس المحاسبي، مع توضيح العمليات التي تتم بعملة أجنبية.

3- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة : حيث يجب على البنك أن يقوم بشرح واضح وموجز عن السياسات المحاسبية الهامة التي يتبعها في اعداده للقوائم المالية، ويتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة أن يتم إفصاحها في فقرة مستقلة عن الأيضاحات الأخرى المتعلقة بالقوائم المالية.

4- الإفصاح عن القيود الاستثنائية : هذه القيود قد تفرضها جهات مشرفة على النشاط المتعلق بالبنك تلك القيود التي تحد من حرية إدارة البنك في اتخاذ قرارات مستقبلية ونظراً لذلك وجب على البنك أن يفصح عن هذه القيود.

5- الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة : يجب أن تفصح القوائم المالية عن المبالغ التي تكون ذات طبيعة غير شرعية وطرق التصرف بهذه المبالغ (الراوي، 2013 : 13-14).

6- الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيرات المحاسبية : ويشمل وصف التغير ومبرراته وأثره على صافي الدخل للفترة المالية الحالية والفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، والتغير في تقدير محاسبي غير معتاد وكذلك يشمل الأثر الذي أحدثته هذا التغير وطبيعته، وتصحيح الأخطاء المالية للفترة المالية السابقة.

7- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة : وهم أعضاء مجلس الإدارة للمصرف وأقاربهم المالكون الطبيعيون الذي يكون لهم حصص في حقوق الملكية لمصرف وكذلك المنشآت والمؤسسات التابعة للمصرف.

8- الإفصاح عن تلك العمليات : وتشمل طبيعة هذه العمليات ونوعها ومجموع القيم التي نتجت عن هذه العمليات، والأرصدة المستحقة لهذه الأطراف أو المستحقة عنها، والعرض والإفصاح في كل قائمة، وتم التركيز على هذه الفقرة من المعيار كون هذه الفقرة هي صلب موضوع هذا المعيار وتتناول هذه الفقرة العرض والإفصاح في القوائم المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية.

9- معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية : وتعالج هذه الفقرة من المعيار تغيير البنك لسياساته المحاسبية، وتطبيق سياسة جديدة ولكن بالمقارنة بأثر رجعي على آخر سنة مالية سبقت تغيير السياسة.

10- معالجة التغيرات في التقديرات غير المعتادة : وتعالج هذه الفقرة الأفضح عن التغير في التقديرات المحاسبية غير المعتاد ومعالجة كل تغير على حدة وبشكل مستقل على جميع بيانات القوائم المالية.

11- معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترة السابقة : توضيح هذه الفقرات وجوب تصحيح الأخطاء في القوائم المالية المعروضة بأثر رجعي، وذلك حتى يتم القوائم

الخاصة بفترات مالية سابقة، مع الإفصاح فيها إذا كان للخطأ تأثير على حقوق البنك أو حقوق الغير.

12- الإفصاح في القوائم المالية عن حجم الحسابات الاستثمارية المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها من خارج البلاد.

13- يجب على البنك أن يميز في الإفصاح بين الحسابات تحت الطلب والحسابات الأخرى وأن يستخدم لأغراض هذا الإفصاح عدد الاستحقاق التي تبين متطلبات السيولة خلال الفترة المالية المقبلة والفترة التالية (الراوي، 2013 : 15-17).

14- الإفصاح عن توزيع موجودات البنك وفقاً لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسليها الفعلي.

15- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وحسب نوع هذه العملات.

16- الإفصاح عن طبيعة ومبالغ الالتزامات الغير مثبتة في قائمة المركز المالية والمحتملة الحدث، بما في ذلك التزامات البنك الناتجة عن إصدار خطابات الضمان والكفالات والاعتمادات المستندية.

17- يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة ومبالغ الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي التي لا يكون للمصرف حرية التصرف في الغائها بدون تكلفه عالية.

18- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد لها تأثيراً هاماً على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله.

19- الإفصاح عن موجودات البنك المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً لالتزامات البنك.

20- الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك وكذلك احتساب الخسارة وتوزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار.

ويتضح مما سبق مدى إمكانية توجه البنوك الإسلامية في فلسطين لتطبيق المعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية لمساعدة تلك البنوك في عملية العرض والإفصاح في القوائم المالية، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس المقاصد الشرعية.

خامساً : إسهامات معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في قطاع البنوك الإسلامية :

أسهمت معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إضافة صفتين رئيسيتين إلى قطاع البنوك الإسلامية هما (مشعل، 2008 : 3-4) :

أ- توحيد المرجعية للعمل البنكي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي.

ب- تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد، وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي.

ويمكن تلمس هاتين الصفتين بشكل واضح في النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واختصاصات المجلس الشرعي، فقد جاء في النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (في المادة الرابعة منه) فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الإسلامية أن الهيئة تهدف في إطار الشريعة الإسلامية إلى :

1- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

2- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشرون نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

3- تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

ويري الباحث أن البنوك الإسلامية شهدت نجاحاً باهراً في ظل الأزمة المالية العالمية الأمر الذي أدى إلى التركيز على الإفصاح في القوائم المالية في البنوك الإسلامية ومع تطبيق ضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة البنوك والحد من التصرفات غير السليمة كعدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات الملائمة وهذا يستدعي بدوره الاعتماد على تطبيق المعايير الإسلامية في المصارف الإسلامية التي تهدف إلى

تحقيق الإفصاح التام والجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف البنوك الإسلامية، من أجل ضمان شفافية ومصداقية المعلومات الناتجة عن العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الصادرة عن هذه البنوك.

الإطار العملي ونتائج الدراسة الميدانية للبحث :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة الفرضيات من خلال التكامل بين الإطار النظري والإطار العملي لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات من خلال الإجراءات التالية :

أولاً : تصميم أداة الدراسة : قام الباحث بطرح محتويات الدراسة الميدانية في استبانة كأداة لجمع البيانات وأُعدت في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، واحتوت القائمة على مجموعة من الأسئلة التي تغطي الإجابة عليها التحقق من صحة فروض الدراسة من عدمه.

ثانياً : مجتمع وعينة البحث :

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (5) بنوك، حيث قام الباحث باستخدام أسوب الحصر الشامل باختيار جميع البنوك كعينة لأصغر حجم المجتمع، وتم توزيع الاستبانة على كلا من المدراء والمحاسبين والمدققين والمراقبين العاملين داخل هذه البنوك، حيث قام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع (70) استبانة على مجتمع وعينة البحث، وقد تم استرداد (62) استبانة بنسبة استرداد (89%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات قائمة الاستبانة المحاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

ثالثاً : صدق الاستبانة :

ويقصد بها أن أسئلة الاستبانة التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحث بقياس صدق الاستبانة بطريقتين هما :-

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري) :

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة الجامعات المتخصصين في تخصص المحاسبة والإحصاء.

2- صدق القياس :

أ- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة :

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسها.

ب- الصدق البنائي لمجالات الاستبانة :

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي يبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه، وهو كالآتي :

جدول رقم (1) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للقائمة

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$)

ر. م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig.)
الأول	يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.	0,996	*0,000
الثاني	يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.	0,910	*0,000
الثالث	يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.	0,952	*0,000
	جميع مجالات فقرات الاستبانة	0,952	*0,000

رابعاً : ثبات فقرات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة هو الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات الاستبانة من خلال معاملي الثبات والصدق (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha)، حيث أوضح للباحث أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) مرتفعة لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً حيث بلغ قيمته (0.952)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً، وأن أداة البحث (الاستبانة) ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد وتطبيقها بثقة عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

وتتمثل في الاختبارات الاحصائية التالية :

1- معاملي الثبات والصدق (الفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha).

2- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط (Pearson Correlation Coefficient).

3- النسبة المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

4- اختبار قيمة (T) في حالة عينة وأحدة (One Sample T- TEST).

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة :

أولاً : الوصفي الاحصائي لعينة الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية :

يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة البحث حسب الخصائص الشخصية كالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة كما يلي :

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	محاسبة	31	50%
	مالية ومصرفية	17	27%
	إدارة أعمال	11	18%
	أخرى	3	5%
المؤهل العلمي	دكتوراه	2	3%
	ماجستير	10	16%
	بكالوريوس	44	71%
المسمى الوظيفي	دبلوم	6	10%
	مدير	15	24%
	محاسب	23	37%
	مدقق	13	21%
سنوات الخبرة	مراقب	11	18%
	أقل من 5 سنوات	11	18%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	24%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	23	37%
	15 سنة فأكثر	13	21%

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة من الذكور وهذا ربما يعكس واقع الوظائف في البنوك الإسلامية من حيث أن أغلبيتها يشغلها من تخصص المحاسبة بنسبة (50 ٪)، وهم من حملة الشهادات الجامعية وأن أغلبهم (بكالوريوس) أي بنسبة (71 ٪)، وأغلبهم محاسبين بنسبة (37 ٪)، وهم يتميزون بالخبرة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة (37 ٪). ولعل هذه الخصائص أيضاً تعكس واقع البنوك الإسلامية في فلسطين التي تتميز بتوظيف الأشخاص ذوي الخبرة العالية الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من القيام بعملهم على أكمل وجه.

ثانياً: تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات :

– اختبار الفرضية الأولى :

(يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3) التحليل الإحصائي لفقرات المجال الأول

م	الفقرة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	قيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1	ترتفع جودة التقارير المالية للبنوك الإسلامية عند التقيد بمعايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	3,82	0,814	13,120	*0,000	4
2	مالية الالتزام بمعيار العرض والإفصاح العام يحسن من شفافية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للبنوك الإسلامية	3,85	0,852	12,985	*0,000	2
3	تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يخضع لضوابط شرعية تتناسب مع المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية	3,76	0,866	11,352	*0,000	1
4	لافصاح وفق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي دقة وشمولية وسلامة القوائم المالية للبنوك الإسلامية.	3,86	0,788	14,237	*0,000	6
5	معيار العرض والإفصاح الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أكثر ملائمة وتطبيقه أكثر سهولة من معيار الإفصاح الدولي	3,70	0,840	10,783	*0,000	3
6	الالتزام بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية يعزز ثقة العملاء وصدق معاملاتهم المالية الشرعية.	3,99	0,690	18,612	*0,000	8
7	تفصح البنوك الإسلامية في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن السياسات المحاسبية التي تنتهجها في معاملاتها المالية الشرعية	3,79	0,811	12,6	*0,000	9
8	يؤدي تطبيق معيار العرض والإفصاح العام إلى زيادة ثقة المتعاملين ويجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب للبنوك الإسلامية	3,86	0,780	77,36	*0,000	7
	جميع فقرات المجال معاً	3,83	0,805	76,67	*0,000	----

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

1. يستنتج الباحث من الجدول السابق رقم (3) ما يلي :

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ((3.83 أي أن الوزن النسبي (76.67) %). وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60 %)، وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (11.724) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

2. نتيجة الفرضية : ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية».

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، وهذا يدل على ضرورة توجه البنوك الإسلامية إلى تطبيق المعايير الإسلامية لما تحققه من فوائد عديدة لتلك البنوك.

- اختبار الفرضية الثانية : (يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (4) التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثانية

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig.)	قيمة اختبار T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
	*0,000	17,544	79,88	0,723	3,99	تتميز القوائم المالية وإيضاحاتها للبنوك الإسلامية بالدقة والشفافية وتصدر وفقاً للمعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
	*0,000	12,726	76,16	0,821	3,80	الالتزام بمعيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية يعزز ثقة العملاء وصدق معاملاتهم المالية الشرعية
	*0,000	12,261	77,72	0,934	3,88	يمكن تطبيق معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية بعد تكيفه بما يتلاءم مع الواقع المصري الفلسطيني.
	*0,000	13,153	77,96	0,882	3,89	التزام البنوك الإسلامية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية المنشورة يؤدي إلى إيصال المعلومات المحاسبية للمستفيدين في الوقت المناسب.
	*0,000	16,196	78,88	0,750	3,94	يساهم تطبيق معيار العرض والافصاح العام في عملية الافصاح الكامل لخصائص القوائم المالية في البنوك الإسلامية.
	*0,000	13,530	76,88	0,806	3,84	التزام البنوك الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام يزيد من درجة الثقة والاعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في قوائمها المالية
	*0,000	14,914	78,44	0,799	3,92	يؤدي تطبيق معيار العرض والافصاح العام في البنوك الإسلامية إلى إعداد قوائم مالية تعبر بصدق عن المركز المالي الحقيقي لتلك البنوك.
	*0,000	15,031	78,20	0,783	3,91	الإفصاح وفق معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية سليمة تقدم لكل مستخدميها بعيدة عن التحيز
	*0,000	11,288	74,14	0,809	3,70	تطبيق معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية ينتج عنه معلومات محاسبية عادلة.
		14,071	77,58	0,723	3,87	جميع فقرات المجال معاً

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

1. يستنتج الباحث من الجدول السابق رقم (4) ما يلي :

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ((3.87 أي أن الوزن النسبي (77.58٪) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60٪)، وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (14.071) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية

2. نتيجة الفرضية : ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام علي تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية».

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام علي تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، وقد يعزى ذلك إلى أن البنوك الإسلامية ترى في تطبيق معيار العرض والإفصاح العام أنه يؤدي إلى تحقيق العدالة والثقة للقوائم المالية التي تقدم لمستخدميها.

- اختبار الفرضية الثالثة : (يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (5) التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثالثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1	توجد مجموعة من المعوقات التي تواجه عملية تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في البنوك الإسلامية.	4,04	0,853	80,84	15,790	×0.000	1
2	تعاني البنوك الإسلامية من قلة الخبرات اللازمة لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	3,73	0,859	74,74	11,084	×0.000	8
3	ضرورة إصدار قوانين وتشريعات من قبل السلطة الوطنية لكي تساعد على تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في البنوك الإسلامية	3,84	0,806	16,88	13,530	×0.000	5
4	ضعف القوة الإلزامية لسلطة النقد الفلسطينية بالزام البنوك الإسلامية بعرض قوائمها المالية وفق معيار العرض والإفصاح العام	3,70	0,809	74,14	11,200	×0.000	9
5	ضرورة وجود إدراك كافي لدى إدارة البنوك الإسلامية لأهمية تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وما يحققه من فوائد.	3,94	0,750	78,88	16,196	×0.000	2
6	ضرورة قيام إدارة البنوك الإسلامية بتقديم الدعم الفني والتقني المناسب للتحول إلى تطبيق معيار العرض والإفصاح العام.	3,68	0,835	73,78	10,654	×0.000	10

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

6	×0.000	12,072	76,04	0,859	3,80	7	ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإخضاع موظفيها لعدة دورات تدريبية مناسبة لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام.
7	×0.000	11,420	75,56	0,881	3,77	8	عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة لتشجيع ومراقبة تنفيذ البنوك الإسلامية لأهمية تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وما يحققه من إيجابيات في حالة الإلزام به.
4	×0.000	12,261	77,72	0,934	3,88	9	عدم اقتناع إدارة البنوك الإسلامية بجدوى تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومساهمته في توضيح المخالفات الشرعية للعمليات التي تمت.
	×0.000	13,560	77,12	0,816	3,85	10	ارتفاع تكاليف تطبيق معيار العرض والإفصاح العام التي من الممكن أن تتحملها البنوك الإسلامية
	×0.000	12,786	76,57	0,755	3,82		جميع فقرات المجال معاً

1. يستنتج الباحث من الجدول السابق رقم (5) ما يلي :

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي ((3.82 أي أن الوزن النسبي (57.76) %/ وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60 %/)، وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (12.786) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (a = 0.05)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

2. نتيجة الفرضية : ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه «يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية».

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، وقد يعزى ذلك إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو تأهيل البنوك الإسلامية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال قيام سلطة النقد الفلسطينية بتقديم الدعم اللازم للقيام بدوراً أكبر مما تقوم به حالياً لتأهيل البنوك الإسلامية ومساعدتها على الالتزام بتطبيق هذه المعايير لما لها من فوائد عديدة.

النتائج والتوصيات :

- 1- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على زيادة شفافية الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- 2- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر لتطبيق معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق العدالة والثقة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- 3- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد معوقات تحول دون تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- 4- أن البنوك الإسلامية في فلسطين تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا يتوافق مع مبادئ معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 5- إدراك إدارة البنوك الإسلامية في فلسطين العمل وبكل جدية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام وبالشكل الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية والاستفادة من خبرات البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية التي قامت بتطبيق تلك المعايير.
- 6- التزام البنوك الإسلامية بمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية يزيد من شفافية الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاحات ملأمة مما ينتج عنه معلومات محاسبية عادلة وموثوق بها وذات مصداقية.
- 7- لا يوجد دور لسلطة النقد الفلسطينية للقيام بتشجيع البنوك الإسلامية من أجل التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، إلا أنه وحتى الآن لم تفلح في إيجاد الحلول المناسبة لذلك، وهذا ما يعتبر أحد العوائق أمام البنوك الإسلامية من أجل تطبيق هذه المعايير لديها.
- 8- هناك رغبة من قبل البنوك الإسلامية في فلسطين من أجل تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وهذا ما يجعلها تقوم بتقديم الدعم الفني والتقني، وكذلك عقد الدورات التدريبية المتخصصة بمعايير المحاسبة الإسلامية وأهمية استخدامها في البنوك الإسلامية.
- 9- الالتزام بمعيار العرض والإفصاح العام للبنوك الإسلامية يعزز من درجة الثقة والاعتمادية لدى العملاء في المعلومات المحاسبية المفصحة عنها في القوائم المالية للبنوك.
- 10- توجد مجموعة من المعوقات التي قد تواجه عملية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية، منها عدم وجود قوانين وتشريعات من قبل السلطة الوطنية لكي تساعد على تطبيق هذه المعايير.

11- عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة لتشجيع ومراقبة تنفيذ البنوك الإسلامية لأهمية تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وما يحققه من إيجابيات في حالة الالتزام به.

ثانياً: التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بالالتزام بتطبيق المعايير الإسلامية عند إعداد قوائمها المالية لتعزيز الثقة لدى العملاء في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، والاستفادة من خبرات البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية التي قامت بتطبيق تلك المعايير.

2- ضرورة نشر القوائم المالية للبنوك الإسلامية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام لتحقيق الشفافية والمصدقية لتلك القوائم.

3- العمل على تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في البنوك الإسلامية لما يوفره من معلومات محاسبية دقيقة وعادلة للقوائم المالية لهذه البنوك.

4- ضرورة التزام البنوك الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمحاسبة الإسلامية عند العرض والإفصاح لبنود القوائم المالية.

5- ينبغي على سلطة النقد الفلسطينية القيام بدفع البنوك الإسلامية من أجل التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال تقديم الحوافز المناسبة لها.

6- ضرورة العمل على قيام البنوك الإسلامية في فلسطين بعقد دورات تدريبية وورش العمل متعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وسبل التحول إلى تبنيها من قبل هذه البنوك وخاصة معيار العرض والإفصاح العام.

7- ضرورة وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة لتشجيع ومراقبة تطبيق البنوك الإسلامية في فلسطين معايير المحاسبة الإسلامية بشكل عام، ومعيار العرض والإفصاح العام بشكل خاص، وما يحققه من إيجابيات في حالة الالتزام به.

8- ضرورة وجود قوانين وتشريعات تشرع من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة بالبنوك الإسلامية تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وتقوم سلطة النقد بالإشراف على تطبيقها.

9- ضرورة تشجيع الباحثين القيام بمزيد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات الصلة بمعايير المحاسبة الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الإسلامية.

المصادر والهوامش :

- 1- تومي، بدره بن، (2013). آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- 2- حسين، فرينو، و حكيم، خلفاوي، (2009). دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني «الازمة الراهنة والبدائل المالية والبنكية- النظام البنكية الإسلامية نموذجاً»، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.
- 3- الراوي، عادل صالح مهدي، (2013). مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) في البنوك العراقية الإسلامية البنك العراقي الإسلامي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
- 4- رواني، بو حفص محمد، ساحة، علي قدور بن، (2011). سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة البنكية، الملتقى الدولي : «الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر.
- 5- زيود، لطيف، و اخرون، (2009). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، ص 181-180
- 6- شحاته، حسين حسين، (2010). طبيعة وأسس ومعايير محاسبة البنوك الإسلامية، بنك التمويل المصري السعودي، دورة أساسيات العمل البنكي الإسلامي. دبي.
- 7- صالح، مرازقة، وفتحية، بوهرين، (2011). القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير «الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير الجامعة، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
- 8- عبد ربه، جلال محمد عبد الغني، (2013). الاتجاهات الحديثة للمعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات البنكية وتفعيلها لتتوائم مع الواقع الاقتصادي الحالي، المؤتمر العلمي الثاني «الخدمات البنكية الإسلامية بين النظرية والتطبيق»، كلية ادارة الاعمال، جامعة عجلون الوطنية، الاردن.
- 9- علي الزعبي، و اخرون، (2013). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية - دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الثاني «الخدمات البنكية الإسلامية بين النظرية والتطبيق»، كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.
- 10- فتيحة، و بوهرين، (2007). فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سعد لغرور - خنشلة، الجزائر، ص 150.

- 11- قنطججي، سامر مظهر، (2011). المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، ط1، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، حلب، سوريا.
- 12- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، (2002). معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- 13- محمد، الإمام أحمد يوسف، و منصور، فتح الرحمن الحسن، (2015). تطبيق معيار العرض والافصاح العام للبنوك الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية : بالتطبيق
- 14- علي عينة من البنوك الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، ص 78-94.
- 15- محمد، سامي يوسف كمال، (2011). ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي، جمهورية مصر العربية.
- 16- مشعل، عبد الباري، (2008). دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الثالث للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية الصيرفة الإسلامية الواقع والطموح. سوريا.